مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية



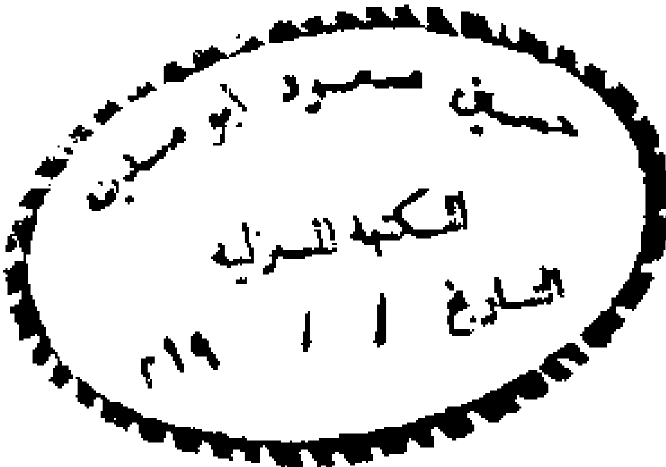
العدد الرابع

2011

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الرابع- 2011م



مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي- ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى القارئ الكريم . . .

كانت قارة إفريقيا موضوع دراسة وبحث في الملتقى التاسع للجمعية الجغرافية الليبية ، الذي عقد في رحاب جامعة قاريونس ببنغازي ، نوقشت خلاله حوالي ثلاثين ورقة بحثية فيها . ونظراً إلى قيمة تلك البحوث وأهميتها ، رأت أسرة تحرير هذه المجلة أن تفرد هذا العدد لقارة إفريقيا . اختيرت معظم موضوعاته من بين الورقات البحثية التي ألقيت خلال ذلك المؤتمر ، مع إضافة بعض البحوث الأخرى .

إن اختيار بعض أبحاث ذلك الملتقى لنشرها في هذا العدد من مجلتنا لا ينقص من قيمة الأبحاث التي لم يقع الاختيار عليها ، لأن هذا الاختيار تم في حدود القدرة الاستيعابية للمجلة التي لا تتسع لكل الأوراق البحثية التي حواها الملتقى ، لذلك لجأت أسرة التحرير إلى الاكتفاء بالأبحاث التي تتناول موضوعات شاملة على مستوى القارة ، واضطرت إلى ترك تلك التي تبحث في أقاليم ومناطق محددة منها .

أخي القارئ الكريم . . .

أرجو أن يقدم لك هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية باقة من الدراسات والبحوث التي تلقي مزيداً من الضوء على قارة إفريقيا خلال هذه الحقبة من تاريخها ، التي تقف فيها على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتطوير والتحديث ، تتطلب منها جمع كل قواها ، وتحفيز كل جهودها وتسخير كل إمكانياتها لتضمن العبور إلى مستقبلها بسلام وثقة ، وتستشرف

صباح غد مشرق يحمل إليها أنفاس العزة والكرامة ، بعد أحقاب طويلة مظلمة عانت خلالها ويلات التخلف والقهر .

باسم الجمعية الجغرافية الليبية أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من أسهم في هذه الدراسات ، سواء تلك التي قدمت إلى الملتقى الجغرافي التاسع ، أو قدمت للنشر في هذا العدد مباشرة ، ومزيداً من الشكر والعرفان بالجميل إلى كل الزملاء الذين أسهموا بجهدهم وخبرتهم في إخراج هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية إلى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين الجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين
رؤية جغرافية

أ. د. عبد الحميد صالح بن خيّال(*)

مقدمة :

تضم قارة أفريقيا ما يقرب من 50 دولة في كتلة جغرافية قارية موحدة ، بالإضافة إلى بعض الدول الجزرية المحيطة بها مثل ساوتومي وبرنسيب ، وتتميز قارة أفريقيا بموقعها الفريد والمميز ، فهي الوحيدة من بين القارات التي تقع في موقع متوسط بحيث يكاد خط الاستواء ينصفها ويقسمها إلى قسمين ، بينما يمتد القسم الشمالي المفرطح لتكون سواحله المطلة على البحر المتوسط قاعدة المثلث القاري ، يمتدّ الجزء الجنوبي نحو الجنوب لتنتهي القارة عند رأس المثلث . تتميز قارة أفريقيا كذلك بموقعها المتوسط بين قارات العالم ، وإطلالها على بحار ومحيطات مهمة ، وسيطرتها على طرق ملاحية ومنافذ بحرية إستراتيجية ، مما جعلها تؤدي دوراً حضارياً اقتصادياً في الجغرافيا السياسية العالمية .

ساهمت عوامل الموقع مع تباين مظاهر سطحها في تنوع البيئات الطبيعية، وتعدد الأقاليم المناخية والنباتية والحيوانية فيها ، فتظهر بها الأقاليم المعتدلة في أطرافها الشمالية والجنوبية وتتدرج بعد ذلك عبر العروض المدارية لتنتشر بها مناطق حشائش الإستبس والسافانا وصولاً إلى الغابات شبه

(*) قسم الجغرافيا ، جامعة قاريونس ، بنغازي .

المدارية والمدارية التي تمتد على جانبي خط الاستواء . هذا بالإضافة إلى ظهور الصحاري في شمالها وجنوبها . وقد أدى تنوع التربة مع هذا التباين المناخي إلى تعدد المحاصيل الزراعية فيها (Best & de Blij،1977،3،50). هذه الظروف الطبيعية كلها جعلت القارة تزخر بموارد طبيعية نباتية وحيوانية مهمة . هذا بالإضافة إلى ما تحتوي عليه أفريقيا من معادن ثمينة (كالذهب ، والنحاس ، والقصدير) ومصادر إستراتيجية للطاقة الحفرية كالنفط والغاز واليورانيوم ، والطاقة الكهرومائية والشمسية .

كل هذه العوامل والظروف الطبيعية تؤهل أفريقيا لأن تكون قوة اقتصادية وسياسية لها وزنها وأهميتها في العالم . لكن بعض المشكلات البيئية والظروف التاريخية والسياسية والعوامل الحضارية والديموغرافية عاقت تقدم القارة ونموها الاقتصادي .

وفي الوقت الذي تسعى فيه أفريقيا إلى توحيد جهودها السياسية واستثمار مواردها الاقتصادية لتكوين فضاء جغرافي موحد ممثل في الاتحاد الأفريقي لكي تستطيع دخول زمن العولمة ، وتنافس التكتلات السياسية والاقتصادية في العالم في القرن الحادي والعشرين ، فإنها تواجه مشكلات ديموغرافية وبيئية صعبة ، وتحديات اقتصادية واجتماعية وصحية جمة ، وصراعات عرقية وسياسية متعددة أدت إلى تفاقم هذه المشكلات وتأزمها في القارة ، وتأخر دولها عن اللحاق بركب الدول المتقدمة . في الصفحات التالية تناقش هذه الورقة أهم هذه المشكلات والتحديات المختلفة التي تواجهها القارة الأفريقية .

نمو السكان وتوزيعهم :

شهد النصف الثاني من القرن العشرين زيادة سريعة في عدد سكان العالم، فقد تضاعف عددهم بأكثر من ضعفين ، فارتفع من 2.5 بليون في سنة 1950 إلى 5.9 بليون سنة 1998 ، وهذا يعني أن الزيادة السكانية التي حدثت منذ سنة 1950 إلى نهاية القرن العشرين تفوق النمو السكاني الذي حدث خلال فترة التاريخ البشري ، أي منذ حوالي 4 مليون سنة حتى منتصف القرن العشرين . هذا النمو السكاني غير المعهود المصحوب بارتفاع الاستهلاك الفردي للموارد ، أصبح يهدد عالمنا الذي نعيش فيه باستنزاف الموارد الطبيعية ، وتدمير البيئة التي تحيط بنا ، وبالتالي تدني نوعية الحياة في كثير من أجزاء العالم ، خاصة الدول النامية .

وإذا نظرنا إلى النمو السكاني في أفريقيا ، نجد أن من بين الدول السريعة النمو في العالم هناك 59 دولة معظمها في أفريقيا سيتضاعف عدد سكانها ، وفي بعض الحالات سيزيد بمقدار ثلاثة أضعاف في سنة 2050 . ومن بين أسرع الدول نمواً في العالم هناك دولتان في أفريقيا هما أثيوبيا ونيجيريا ستوجهان زيادة كبيرة للسكان في العقود القليلة القادمة . فعدد سكان أثيوبيا البالغ 58 مليون نسمة في سنة 1998 ، متوقع أن يتزايد بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً ليصل إلى 169 مليون نسمة سنة 2050 . ويتوقع ارتفاع سكان نيجيريا من 122 مليون نسمة في سنة 1998 إلى 244 مليون سنة 2050 ، وبذلك سيكون عدد سكانها أكثر قليلاً من عدد سكان أفريقيا كلها سنة 1950 (جدول 1) (Brown , et al , 2000 , 17) .

يكوّن هذا النمو السكاني المرتفع والسريع ، مع أنماط التوزيع السكاني في القارة صورة ديموغرافية قاتمة تنذر بالخطر . فمعظم سكان القارة يتواجدون في بؤر جغرافية محددة خاصة في المناطق الساحلية وعلى ضفاف الأنهار ودالاتها . و يظهر شكل (1) أهم مناطق التركز السكاني في القارة ، التي تتمثل أولاً في حوض وادي نهر النيل ودلتاه في مصر والسودان ، وثانياً في شرق القارة في أثيوبيا وكينيا وتنزانيا وفي إقليم البحيرات ، والمنطقة الثالثة تظهر في الركن الشمالي الغربي من القارة خاصة في الجزائر والمغرب ، أما المنطقة الرابعة فتتمثل في سواحل إقليم غرب أفريقيا خاصة في نيجيريا ، المنطقة الخامسة والأخيرة تتمحور في الركن الجنوبي الشرقي من جنوب أفريقيا . في حين تبدو بقية أقاليم القارة مخلخلة سكانياً ومنخفضة الكثافة ، خاصة في منطقة الصحراء الكبرى . ويزداد الأمر تعقيداً إذا عرفنا أن هذا النمو السكاني المرتفع والتركز السكاني الإقليمي المكثف ، تصاحبه اتجاهات مرتفعة نحو التحضر في العديد من البلدان الأفريقية (جدول 1) . وإذا أخذنا في الحسبان القيود البيئية التي تواجهها هذه الدول ، خاصة تلك المتعلقة بمشكلات ندرة المياه والأراضي الزراعية ، فإن هذه الزيادة السكانية الكبيرة المتوقعة قد تخلق أزمات معيشية وبيئية تهدد حياة سكان القارة .

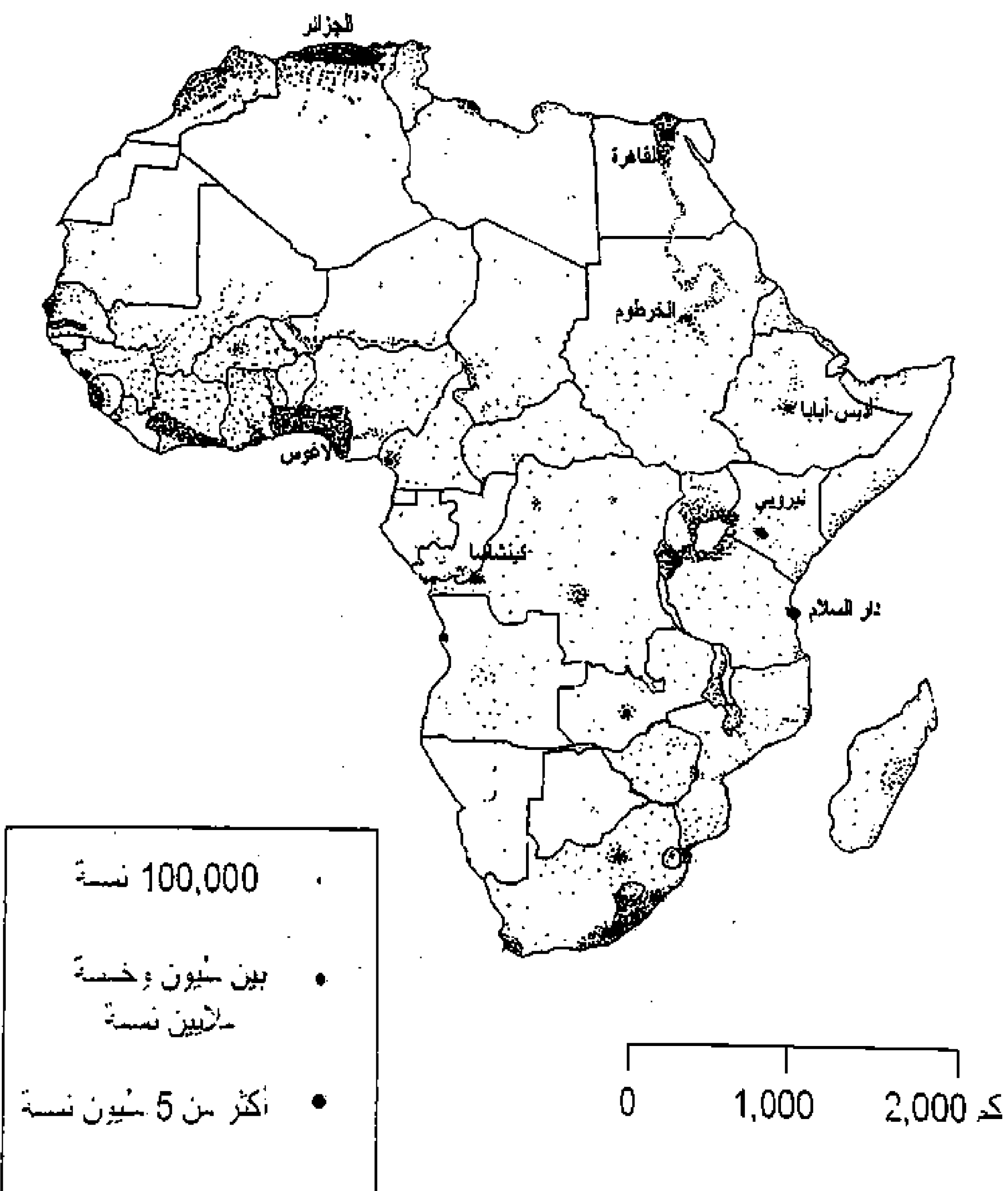
والسؤال المطروح هو هل سيكون هذا النمو السكاني أقل من المتوقع بسبب الاختيارات الاجتماعية لهذه الدول في تحقيق نمو متوسط ، أو بسبب القيود البيئية المتمثلة في محدودية الموارد الطبيعية . والتحدي الذي يواجه الدول الأفريقية ذات النمو السكاني المرتفع لا ينحصر في محدودية الموارد الطبيعية لسد الاحتياجات البشرية فحسب ، وإنما يتعداها إلى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية التي تشمل الصحة ، التعليم ، السكن ، وفرص العمل.

جدول (1) المؤشرات الديموغرافية لبعض الدول الأفريقية

البلد	السكان بالمليون (1998)	الزيادة الطبيعية	معدل الخصوبة الكلي	نسبة صغار السن ٪	نسبة الحضر ٪
نيجيريا	121.8	3.0	6.5	46	16
مصر	65.5	2.2	3.6	39	43
أثيوبيا	58.4	2.5	7.0	46	16
الكنغو الديمقراطية	49.0	3.2	6.6	47	29
جنوب أفريقيا	38.9	1.6	3.3	35	57
تنزانيا	30.6	2.5	5.7	46	21
الجزائر	30.6	2.4	4.4	39	56
السودان	30.2	2.1	5.0	43	27
كينيا	28.5	2.0	4.5	46	27

المصدر :

Rowntree , L. et al, Diversty Amid Globalization , Prentice – Hall, New Jersey, 2000, P.223.



شكل (1) توزيع السكان في أفريقيا

المصدر : (بتصرف من Rowntree, et. al ,. 2000, P. 226) .

المشكلات البيئية :

يتأثر معظم سكان أفريقيا – لأنهم يعيشون فقراء في الريف ، ويكتسبون قوتهم مباشرة من الأرض – بدرجة ملحوظة بالمخاطر البيئية التي تحيط بهم ، ويشعرون بعمق الآثار السلبية الناتجة عن هذه المشكلات البيئية .

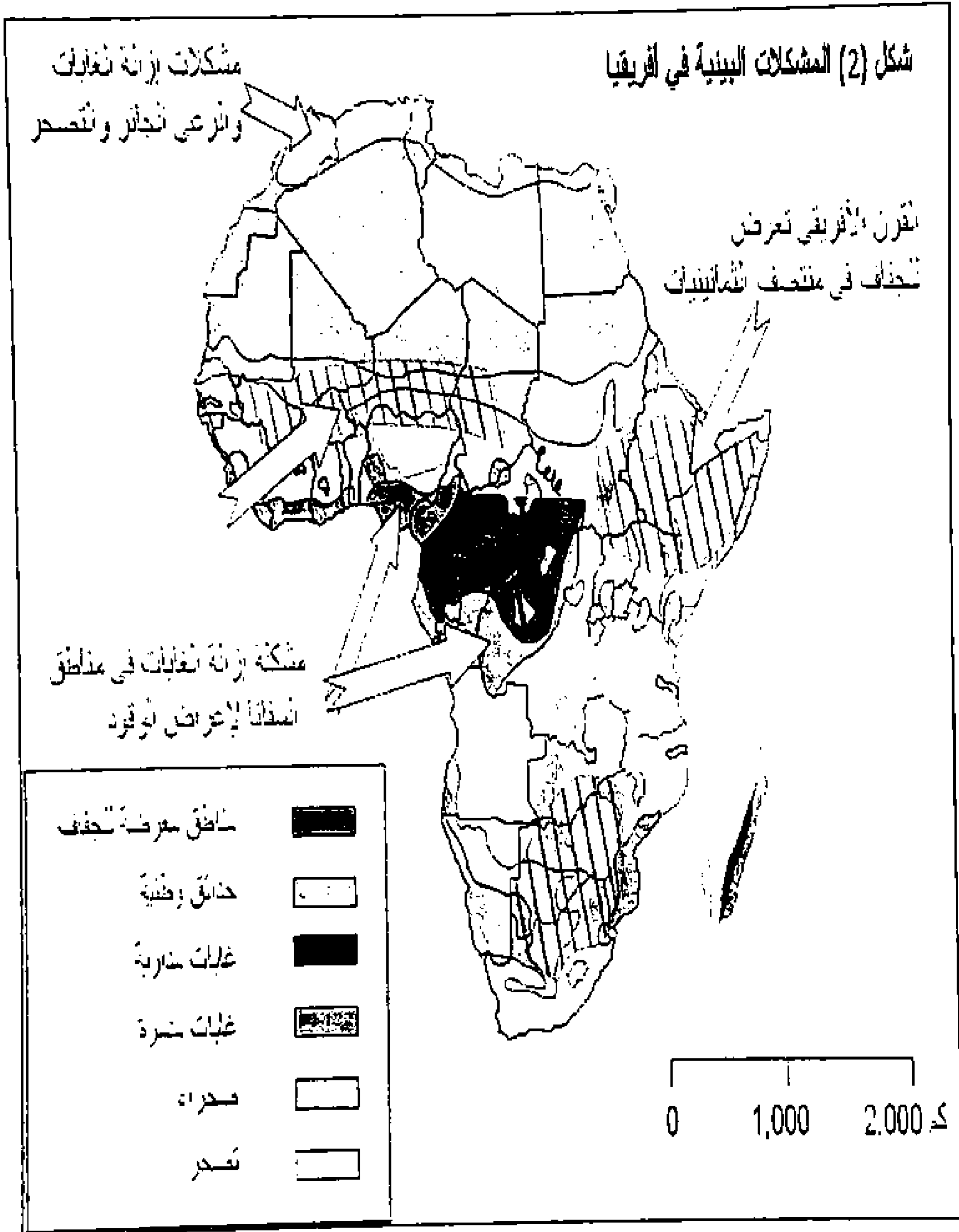
وتواجه قارة أفريقيا مخاطر بيئية متعددة تختلف من إقليم إلى آخر حسب النظم البيئية السائدة في كل إقليم (شكل 2) . وتعد مشكلة إزالة الأحراش في مناطق غابات السافانا وإقليم الساحيل من أهم المشكلات البيئية التي تهدد حياة السكان الريفيين في هذين الإقليمين ، وفي أجزاء أخرى من أفريقيا . وقد أدّت عمليات إزالة الغابات إلى تفاقم مشكلات انجراف التربة ، وفقدان الرطوبة ونقص مصادر الوقود الحيوي (الخشب ، والفحم النباتي) ، والمستخدمة في تلبية احتياجات السكان من الطاقة (خاصة لأغراض الطهي) . كما أدّت الاستخدامات الزراعية الخاطئة وعمليات التحطيب والرعي الجائر واستنزاف الموارد المائية الجوفية ، وغيرها من طرق الاستغلال المكثف للموارد إلى تدهور الأراضي وتصحرها ، خاصة في المناطق شبه الجافة من القارة . وقد تعرض سكان هذه المناطق المتصحرة في أسوأ الحالات إلى مخاطر الجفاف والمجاعة كما حدث في إقليمي الساحيل وشرق أفريقيا (Mortimore , 1998 , 1-7) .

تعاني أفريقيا أيضاً من مشكلات الآثار السلبية لعمليات التعدين (خاصة المناجم الضخمة المفتوحة) على النباتات ، وتدنّي نوعية المياه والمشكلات الصحية . كذلك تواجه العديد من المدن الأفريقية الكبرى من مشكلات التحضر ، كعدم توفر المساكن الصحية اللائقة وظهور مدن الصفيح في

أطرافها ، والازدحام والاختناقات والأزمات المرورية ، وتلوث الهواء والمياه، ومشكلات الصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة . ويعدّ إقليم أفريقيا جنوب الصحراء موطناً لأنواع كثيرة من الحيوانات البرية ، خاصة الحيوانات الثديية الكبيرة . وقد أدى تطور أسلحة الصيد وانتشار عمليات الصيد للأغراض التجارية إلى القضاء على أعداد وأنواع كثيرة من هذه الحيوانات .

إزالة الأحراش وتدهور الغطاء النباتي :

تعد عمليات إزالة الأحراش مشكلة قديمة في أفريقيا ، لكن النمو السكاني، وزيادة الطلب على الأرض لاستخدامها في الأغراض الزراعية في العقود الماضية ساهم في زيادة تكثيف عمليات إزالة الغابات من مساحات شاسعة بالقارة ، واستغلال هذه المناطق لزراعة الحبوب وأشجار الفاكهة ، أو تحويلها إلى مراع ، ففي شمال أفريقيا على الرغم من أن معظم الأقاليم يغلب عليها المناخ الجاف الذي لا يساعد على نمو الغطاء الغابي ، فإن المرتفعات الشمالية الرطبة المطلة على البحر المتوسط كانت في الماضي تغطيها غابات كثيفة . وقد تضافرت موجات الجفاف المتعاقبة مع الأنشطة البشرية المكثفة لتحول معظم غابات هذا الإقليم إلى مناطق تغطيها الحشائش والشجيرات القصيرة أو الأحراش . فغابات البحر المتوسط التي تتميز بنموها البطيء كانت عرضة للضغوط البشرية ، وعمليات الرعي الجائر ، والحرائق لآلاف السنين . ويرجع بعض الباحثين أسباب فقدان معظم غابات هذا الإقليم إلى رعي الماعز لأنه حيوان متسلق ويتغذى على أوراق وأغصان الأشجار . وقد كان لرعي الماشية والأغنام أيضاً تأثير سلبي على الغطاء النباتي ، خاصة في المنحدرات الشديدة في المناطق شبه الجافة ، التي تكون فيها عمليات استعادة نمو النباتات المتدهور بطيئة .



شكل (2) المشكلات البيئية في أفريقيا

المصدر : (بتصرف من Rowntree, et. al,. 2000, P. 220) .

وفي حين تنتشر الغابات الواسعة في بعض أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء ، فإن معظم مساحات هذا الإقليم يبدو غطاؤها النباتي غير كثيف . وتعد مشكلة إزالة الأحراش في مناطق السافانا الرطبة والجافة أكثر أهمية بالنسبة للسكان المحليين من عمليات قطع الأخشاب للأغراض التجارية في إقليم الغابات المدرية المطيرة .

لم يبق في الإقليم الواقع إلى الشمال من خط الاستواء على سبيل المثال إلا مناطق محدودة ومبعثرة ، تغطيها الغابات في وسط مساحات شاسعة من اللاندسكيب الطبيعي الذي تطغى عليه أراضي الحشائش والسافانا (أراضي تغطيها الحشائش وبعض الأشجار والشجيرات المبعثرة) ، وفي بعض الأحيان تظهر فيها بقع صغيرة استغلت لزراعة المحاصيل الزراعية . فالمرتفعات الأثيوبية التي كانت في الماضي تغطيها غابات كثيفة لم يبق منها إلا بقع مبعثرة من الأحراش . وقد تسبب فقدان الغطاء الغابي بمصاعب جمة خاصة للنساء والأطفال الذين يمضون ساعات طويلة يومياً في البحث عن الحطب لاستخدامه وقوداً للطهي ، والتدفئة في حالات البرد الشديد .

أما في إقليم السافانا المدارية الجنوبي ، الذي يتميز تاريخياً بانخفاض كثافته السكانية نسبياً ، لا تزال بقع واسعة من الغابات الجافة بكراً . فتجد أن دولاً مثل تنزانيا ، وأنجولا ، وزامبيا وبعض أجزاء من زيمبابوي لا تزال تنتشر فيها الغابات ، ولكن هذا الغطاء الغابي ليس كثيفاً . وأشجار هذه الغابات الجافة توفر موارد مهمة لمعيشة السكان المحليين ، ومواطن مناسبة لحياة الحيوانات البرية ، إلا أن قيمتها التجارية قليلة مقارنة بأنواع الأشجار الموجودة في الغابات المطيرة .

وتعد ظاهرة نقص مصادر الوقود من أهم المشكلات البيئية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات الأفريقية . فحتى في هذا الإقليم ذي الغابات الوفيرة ، نجد أن العديد من المناطق المحيطة بالمدن الكبيرة والقرى تعاني نـدرة فـي أخشاب الوقود . ولمعالجة هذه المشكلة قامت النساء القرويات في بعض الدول الأفريقية بتنظيم أنفسهن في جمعيات تعاونية غير حكومية تهدف إلى استزراع الأشجار ، وإقامة أحزمة خضراء حول المدن والقرى لتـأمين الاحتياجـات المستقبلية من الوقود . وأحد هذه البرامج الناجحة يتمثل في حركة أو مشروع ماثي (Maathai) الأخضر الذي يضم أكثر من 50 ألف عضو معظمهم من النساء منظمات في 2000 جمعية محلية . ومنذ بدء المشروع في سنة 1977 تم بنجاح استزراع ملايين الأشجار ، وبفضل هذه الجهود تحسنت الظـروف البيئية المحلية ، وأصبحت النساء القرويات في هذه المناطق يمضين وقتاً أقل في تجميع حطب الوقود ، وقد أدى نجاح كينيا في هذه التجربة إلـى تحفيـز مجموعات غير حكومية واهتمامها بهذه المشكلة في دول أفريقيـة أخـرى ، وتبنيها لحركة أفريقية شاملة لإقامة الأحزمة الخضراء من أجل تحسين البيئة والمحافظة عليها وتوفير الوقود الحيوي ، وتخفيف أعباء العمل عـن النـساء الأفريقيات وتحسين أوضاعهن (Rowntree , 2000 , 219) .

اختلال التوازن البيئي والصراع على الموارد :

يجمع معظم خبراء الأمن البيئي أنه نادراً ما يكون النمو السكاني وحـده سبباً في حدوث الصراعات العنيفة . فالنزاعات الأهلية في الـدول الأفريقيـة تكمن أسبابها في تفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية مثل الفقر والجـوع ، والتوترات العرقية السياسية ، وتفسخ وانهيار الحكومـات . لكـن الـشواهد التاريخية تدل على أن النمو السكاني يعمل مترادفـاً مـع هـذه المـشكلات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدفع الأوضاع غير المستقرة في العديد من الدول الأفريقية إلى حافة الهاوية .

إن التناقص المستمر في حصة الفرد من الموارد المحلية مثل وقود الخشب أو الأراضي الزراعية الناتج عن النمو السكاني ، أو سوء توزيع الموارد أصبح يهدد حياة الكثير من السكان في المناطق الريفية الفقيرة في أفريقيا . وفي الدول التي لم تستطع فيها هذه المجتمعات الفقيرة الحصول على الإمدادات البديلة من هذه الموارد الأساسية لمعيشتهم ، ولم تكن المساعدات الحكومية للسكان كافية (أو غير موجودة أصلاً) أصبحت هذه المناطق بؤراً للنزاع والتمرد .

وقد زادت في الآونة الأخيرة النزاعات بين السكان الريفيين في أفريقيا حول الموارد خاصة في المناطق التي وجدت فيها الاختلافات القبلية والعرقية، مثل ما حدث في روندا سنة 1994 . وقد أدى الضغط السكاني على الموارد في المناطق الريفية إلى تدني مستويات المعيشة مما دفع أعداداً ضخمة من السكان إلى الهجرة التلقائية ، وفي بعض الأحيان الإجبارية (في حالات الحروب الأهلية) إلى المدن بحثاً عن فرص أفضل للعمل والمعيشة . لكن الأوضاع في الكثير من هذه المدن الأفريقية لم تكن بأفضل حال من المناطق الريفية ، فبالإضافة إلى ندرة الموارد فيها فإنها تعاني من نقص البنية التحتية، والمساكن وفرص العمل . كل هذه الظروف الصعبة ساهمت في انتشار الفقر والبطالة والاضطرابات الاجتماعية في العديد من المدن الأفريقية . كما أن التضخم أو الانفجار السكاني في المراكز الحضرية الكبرى قد أعاق قدرات الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للسكان الفقراء المقيمين في هذه المدن . وهذا بدوره خلق أوضاعاً متأزمة يمكن أن تنفجر في أي وقت في

حالات حدوث نقص في الغذاء أو نشوب قلاقل اجتماعية . وترجع أسباب الحرمان البشري الذي يعاني منه الملايين من الفقراء في أفريقيا (بالإضافة إلى ندرة الموارد المترتبة على النمو السكاني) ، إلى العوامل السياسية والاقتصادية ، والمؤسسات الثقافية التي تُجذّر سوء توزيع الموارد بين السكان. ويستطيع هذا التهميش الإيكولوجي الذي يتم فيه دفع جزء كبير من السكان نحو بيئات حساسة ، وغير منتجة وأوضاع متردية ، أن يوسع الهوّة ما بين طموحات الملايين من الأفارقة في تحسن ظروف حياتهم ، والواقع المرير الذي يواجهونه ، ويعمّق مآسيهم ويخلق أوضاعاً متأزمة ، وملائمة لنشوب النزاعات .

التعليم :

يعد التعليم من أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين نظراً لارتفاع نسبة الأميّة في معظم الدول الأفريقية من ناحية ، ولارتفاع نسبة صغار السن في هذه الدول من ناحية أخرى . ففي العديد من الدول الأفريقية لا تزال نسبة صغار السن مرتفعة نظراً لاستمرار النمو السكاني فيها . فمعدل نسبة صغار السن في أفريقيا يتراوح بين 30% و50%، وفي أغلب الدول الأفريقية يزيد عن 40% من عدد السكان (جدول1). ويتوقع الديموغرافيون بأن قاعدة الهرم السكاني في العديد من الدول الأفريقية ستستمر في التوسع ، مما سيزيد من حدة الضغوطات على النظم التعليمية في هذه الدول . فمثلاً يتوقع الخبراء أن تزيد نسبة شريحة صغار السن في كل من النيجر ، وأوغندا ، وجمهورية الكنغو الديمقراطية بأكثر من 50% في السنة 2050 . وسينمو السكان في هذه الفئة في أفريقيا ككل بقدر 36% حتى سنة 2030 ، ثم بعد ذلك تبدأ بالانخفاض .

ويكون هذا النمو السريع في السكان في أفريقيا معضلة خطيرة نظراً للعبء الإضافي الذي يفرضه هذا النمو على الخدمات التعليمية المتدنية أصلاً في العديد من دول القارة . فتبلغ نسبة المتعلمين أو الذين يكتبون ويقرؤون في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 56% ، وهذا يعني أن نسبة الأمية في هذا الإقليم تبلغ 44% . عدد قليل من الدول الأفريقية التي لديها تعليم ابتدائي شامل لكل الأطفال والتعليم الثانوي يصل إلى 5% فقط من الأطفال في أفريقيا . (Brown , et al , 2000 , 90) .

وعلى الرغم من أن مؤشرات التنمية البشرية تدل على حدوث تطور في نسبة التعليم في أفريقيا ، فإن إمكانيات التعليم وفرص التعليم تختلف من دولة إلى أخرى . فنجد إن نسبة المسجلين في المدارس الثانوية يتراوح ما بين أقل من 10 % في كل من النيجر وغينيا بسياو وملاوي وإلى أعلى من 50 % في كل بتسوانا وموريشيوس وجنوب أفريقيا . وتأتي ليبيا على رأس هذه الدول بنسبة 95 % من السكان الذين في سن الدراسة الثانوية (جدول 2) .

وهناك اختلافات في نسبة المسجلين في المدارس الثانوية ما بين الذكور والإناث ، وبصفة عامة فإن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث ، إلا أننا نجد أن نسبة الإناث المسجلات في المدارس الثانوية أعلى من نسبة الذكور في كل من جنوب أفريقيا وناميبيا . لكن الكثير من الفتيان والفتيات في الدول الأفريقية خاصة (الدول الواقعة جنوب الصحراء) ما زالوا يجدون صعوبة في الحصول على فرص التعليم الثانوي (Rowntree , et al , 2000 , 257).

إن تعليم الأطفال الذين هم في سن الدراسة في الوقت الحاضر يشكل تحدياً كبيراً للدول الأفريقية ، وزيادة عدد التلاميذ في العقود المقبلة نتيجة نمو صغار السن فيها سيتطلب من هذه الدول تخصيص مبالغ ضخمة للإنفاق على

التعليم . وإذا لم تستمر الدول الأفريقية في التعليم في الوقت الحاضر فإن ذلك سيكون له انعكاسات سلبية على النظام التعليمي ، وحياة السكان بصفة عامة في أفريقيا .

وقد أشار والتر رودني إلى أن النظام التعليمي الاستعماري كان هدفه تكريس الاستعمار ، وتجذير التخلف في قارة أفريقيا . فقد كان الهدف الرئيسي للمدارس في المستعمرات هو تدريب الأفارقة من أجل مساعدة الإدارة المحلية في المستويات الدنيا ، ومن أجل توفير الموظفين للشركات الرأسمالية الخاصة التي يملكها الأوروبيون .ومن ثم فقد كان النظام التعليمي يركز على انتقاء أعداد قليلة من الأفارقة للمشاركة في الهيمنة على ثروات القارة ككل ، واستغلالها . وقد كان هؤلاء القلة من الأفارقة يتعلمون في مدارس والمستعمرات ليصبحوا كتبة صغار أو سعاة في الدوائر والمؤسسات الاستعمارية . وقد كان التعليم الثانوي نادراً ، كما أن الأشكال الأخرى من التعليم العالي لم توجد بالفعل على امتداد معظم الفترة الاستعمارية (والتر رودني ، 1988 ، 352) .

فرص العمل :

تعد البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أفريقيا ، حيث إن ما يقارب 40% من سكان أفريقيا يعيشون في فقر مدقع . وعلى الرغم من أن الذين دخلوا سن العمل في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء هم حوالي 8 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 1998 ، فإن هذا الإقليم شحيح الموارد سيواجه ضغوطاً وتحديات خطيرة خلال العقدين القادمين عندما يدخل حوالي 16 مليون نسمة كل سنة (أي بمعدل الضعف) شريحة قوة العمل .

ووفقاً لمعدل النمو الحالي فإن حجم قوة العمل في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء سيتضاعف ثلاث مرات سنة 2050 . فيتوقع أن تزيد قوة العمل في نيجيريا بنسبة 189% ، وفي أثيوبيا ستنمو بنسبة عالية تقدر بحوالي 268% . وسيتضاعف عدد العاملين في إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط في الخمسين سنة القادمة ، نتيجة للنمو السكاني المرتفع من ناحية ، وتزايد قبول دخول المرأة في القوة العاملة . مع العلم أن هذا الإقليم يعاني في الوقت الحاضر من ارتفاع معدلات البطالة . ففي الجزائر على سبيل المثال ، التي يبلغ معدل البطالة فيها في الوقت الحالي 22% ، تنمو قوة العمل بمعدل 4.2% في السنة، وبذلك سيتضاعف عدد الذين يرغبون في العمل بمقدار الضعف سنة 2050 (Brown , et al , 2000 , 55) .

جدول (2) المؤشرات الاجتماعية في الدول الأفريقية

البلد	أمد الحياة عند الولادة		وفيات الأطفال تحت5 سنوات لكل 1000 مولود		نسبة المسجلين في المدارس الثانوية%	
	ذكر	أنثى	1960	1993	ذكر	أنثى
سيراليون	33	36	384	284	22	12
مالاوي	36	36	365	223	6	3
زامبيا	37	48	220	203	25	14
سوازيلاند	38	41	233	-	51	50
زيمبابوي	40	40	181	83	51	40
أوغندة	40	41	218	185	14	8
بوتسوانا	40	42	170	56	49	55
أثيوبيا	41	42	294	202	12	11
غينيا بيساو	41	44	336	235	9	4
ناميبيا	42	42	206	79	49	61
راوندا	43	44	191	141	11	9
موزمبيق	43	46	331	282	9	6
غينيا	43	47	337	226	17	6
بورندي	44	47	255	178	17	6
أفريقيا الوسطى	45	48	294	177	17	6
مالي	45	47	400	217	12	6
أنجولا	45	48	345	292	-	-
النيجر	45	48	320	320	9	4
الكونغو	45	49	220	109	-	-
الصومال	45	49	294	211	9	5
تنزانيا	45	49	249	167	6	5
تشاد	45	50	325	206	13	2
بوركينا فاسو	46	47	318	175	11	6
الصحراء الغربية	46	48	-	-	-	-
غينيا الاستوائية	46	50	316	-	-	-
جيبوتي	47	50	-	-	14	10
الكنغو الديمقراطية	47	51	286	187	33	15

نسبة المسجلين في المدارس الثانوية%		وفيات الأطفال تحت5 سنوات لكل 1000 مولود		أمد الحياة عند الولادة		البلد
أنثى	ذكر	1993	1960	أنثى	ذكر	
23	28	90	202	49	48	كينيا
11	21	120	303	50	48	السنغال
27	32	191	204	52	49	نيجيريا
19	24	128	292	52	50	السودان
11	19	202	321	53	50	موريتانيا
14	14	164	364	53	51	مدغشقر
17	33	120	300	54	51	ساحل العاج
7	17	144	310	56	51	بنين
-	-	154	287	55	52	الجابون
13	17	204	-	57	52	إريتريا
23	32	113	264	56	53	الكاميرون
28	44	170	215	58	54	غانا
31	22	156	204	58	54	ليسوتو
84	71	69	126	60	55	جنوب أفريقيا
12	34	135	264	60	56	التوغو
-	-	217	288	61	56	ليبيريا
17	21	-	-	62	57	كوموروس
-	-	-	-	65	62	ساوتومي وبرنسيب
95	95	100	269	67	62	ليبيا
69	81	59	258	69	65	مصر
-	-	-	-	76	65	سيشل
55	66	68	243	68	66	الجزائر
20	21	-	-	73	66	الرأس الأخضر
-	-	36	244	69	67	تونس
60	58	23	84	74	67	موريشيوس
29	40	59	215	74	69	المغرب
	-	-	-	75	75	رينون

المصدر : (Rowntree, et al, 2000 , 258 - 304)

الأمراض والأوضاع الصحية :

تظهر الإحصاءات العالمية أن أرقام أمد الحياة في أفريقيا هي الأكثر انخفاضاً في العالم ، ولا يقترب من هذه الأرقام المنخفضة إلا الدول الفقيرة في آسيا مثل أفغانستان ، ونيبال ، ولاوس . وتعد معدلات أمد الحياة في سيراليون لافتة للنظر ، فهي 33 سنة للرجال ، و36 سنة للنساء . وتعكس هذه المعدلات الاضطرابات السياسية ، الحرب الأهلية التي سادت في البلاد في نهاية التسعينيات ، وساهمت جزئياً في ارتفاع معدل الوفيات (جدول 2).

وعلى الرغم من أن معدلات أمد الحياة في الدول الأفريقية لا تزال منخفضة ، فإن العديد من هذه الدول قد حقق بعض التقدم في هذا المجال ، فنجد أن الدول العربية الواقعة في شمال القارة يتراوح أمد الحياة فيها ما بين 65 و 70 سنة . وبالرغم من أن معدل الحياة في الدول الواقعة جنوب الصحراء والمقدر بحولي 48 سنة ، يعد منخفضاً جداً بالنسبة للمعدلات العالمية ، فإن بعض الدول في هذا الإقليم قد استطاعت أن ترفع معدلاتها إلى ما بين 50 و 60 سنة ، كما هو الحال في جنوب أفريقيا والتوغو ، وغانا ، وبينين ، بل إن بعضها قد تخطى هذا المعدل إلى 70 سنة ، كما في الجزر المحيطة بأفريقيا مثل سيشل وموريشوس ، والرنيون . ويرجع بعض الخبراء أسباب انخفاض معدلات أمد الحياة في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال (جدول 2) ، ويرون أن معدلات أمد الحياة بالنسبة للكبار قد تحسنت إلى حد ما . كذلك يرى المتتبعون للأوضاع الصحية في دول شرق وجنوب أفريقيا أن بعض الدول مثل كينيا ، وبتسوانا ، وزيمبابوي قد استطاعت رفع أمد الحياة نسبياً في الثمانينيات ، لكن

انتشار وباء مرض فقدان المناعة المكتسبة فيها قد بدد الجهود المبذولة في تحقيق حياة أفضل وأطول لمواطنيها . بصفة عامة تعزى أسباب انخفاض أمد الحياة في أفريقيا إلى الفقر المدقع والمخاطر البيئية (مثل الجفاف) والأمراض والأوبئة البيئية المتوطنة مثل الملاريا ، والبلهارسيا ، والكوليرا ، والحصبة (Lloyd , 2002 , 20 - 29) .

وفي الغالب تعمل هذه العوامل متضافرة لخلق أوضاع صحية متردية تؤدي في النهاية إلى الموت ، خاصة في الدول الفقيرة التي لا تسمح ظروفها الاقتصادية بتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية من هذه الأمراض ، فمثلاً يقتل مرض الملاريا حوالي نصف مليون طفل أفريقي كل سنة . وتتفاقم معدلات الوفيات نتيجة لانتشار الفقر ، ويكون الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أشدّ تأثراً بالمرض ، وأكثر عرضة للموت بسبب الآثار الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة أو الحمى . وينتشر مرض الكوليرا في الأحياء الفقيرة المزدحمة في المدن والقرى التي يكون فيها الغذاء أو المياه ملوثة ببراز شخص مصاب بهذا المرض . ويرجع السبب في انتشار هذا المرض إلى الممارسة غير الصحية (كالتبرز في الخلاء) ، وذلك لغياب الوعي الصحي من ناحية ، وعدم وجود البنية التحتية الأساسية من ناحية أخرى . وتنتشر لسوء الحظ بعض الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل الحصبة نظراً لعدم توفر أمصال الوقاية منها ، أو عدم قدرة السكان على دفع ثمنها بسبب ارتفاع أسعارها . ويرجع السبب في ارتفاع معدلات الوفيات في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء لقلة الأطباء ، ومراكز الخدمات الصحية خاصة في المناطق الريفية. وقد نجحت بعض الدول في إنشاء عيادات ريفية بسيطة تقوم بتركيب وتوزيع الوصفات البدائية مثل السوائل التعويضية المحتوية على الأملاح

اللازمة لعلاج الأطفال المصابين بحالات الإسهال الشديد . وقد ساهمت مثل هذه الخدمات الطبية المتواضعة في خفض معدلات وفيات الأطفال في العديد من الدول الأفريقية مثل ناميبيا ، وكينيا (جدول 2) . وهناك مشكلة أخرى وهي قسوة البيئة المرضية في حد ذاتها . فالملاريا تعود مرة أخرى إلى العديد من المناطق في أفريقيا ، نتيجة لأن الكائنات الحية الدقيقة المسببة للمرض قد طورت مقاومتها للأدوية الشائعة ، والبعوض الحامل للمرض قد طور مقاومته للمبيدات السائدة . وبينما معظم الأفارقة أصبح لديهم نوع من المناعة الجزئية للملاريا ، إلا أن هذا المرض ما زال يعد القاتل الرئيسي في القارة ، والعديد من المرضى الذين ينجون من هذا الوباء يصيبهم الوهن .

وهناك العديد من الأمراض المدارية الأخرى التي ما زالت تنتشر في أفريقيا . فمرض البلهارسيا ينتقل إلى الإنسان بواسطة الديدان الحلزونية التي تعيش في المياه العذبة ، وتسبب في حدوث التقلصات المعوية والإسهال المزمن لدى المريض . وقد ساهمت عمليات التوسع في إنشاء الخزانات وقنوات الري في المشاريع الزراعية على تهيئة الظروف لتكاثر الديدان الحلزونية ، وبالتالي انتشار هذا المرض ، خاصة أنه لم تصاحب هذه المشاريع برامج لتوعية المزارعين ، ومكافحة الديدان الناقلة للمرض .ونتيجة لغياب الوعي الصحي ، وبرامج الوقاية من هذا الداء الفتاك ، فإن حوالي 200 مليون أفريقي يعانون من البلهارسيا ، الذي يمكن أن يتسبب في الجفاف ويجعلهم أكثر قابلية للإصابة بالأمراض الأخرى . وفي بعض دول غرب أفريقيا فقد حوالي 10% من السكان الريفيين بصرهم نتيجة لمرض " العمى

النهري " الذي ينتشر بواسطة ذبابة صغيرة . ولحسن الحظ أن المبيدات الحشرية الفعالة قد ساهمت في تقليل الإصابة بهذا المرض في الإقليم .

مرض فقدان المناعة المكتسبة :

تعد قارة أفريقيا وخاصة الجزء الجنوبي منها ، من أكثر مناطق العالم تضرراً بمرض فقدان المناعة . فقد بلغ عدد الذين يعانون من مرض فقدان المناعة في سنة 1977 أكثر من 20 مليون نسمة ، أي حوالي ثلثي عدد المصابين بهذا المرض في العالم هم من سكان هذه القارة . وتوجد أعلى معدلات للإصابة بهذا المرض في جنوب القارة خاصة في بتسوانا ، وزيمبابوي حيث تزيد نسبة المصابين بهذا المرض ، في السكان الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و 49 سنة عن 20% ، في حين تتراوح هذه النسبة في كل من : جنوب أفريقيا ، وموزمبيق ، ومالاوي ، وزامبيا ، وناميبيا مابين 10% و 20% (شكل 3).

أعلن الرئيس روبرت موقابي في أبريل سنة 1999 بأن 1200 شخص يموتون كل أسبوع من مرض فقدان المناعة في زيمبابوي ، ويعد هذا التصريح أول اعتراف للملأ بخطورة هذا الوباء الذي بدأ يؤثر على المكاسب التي حققتها زيمبابوي منذ استقلالها . فقد أدى انتشار هذا المرض إلى هبوط أمد الحياة في زيمبابوي إلى 40 سنة في 1998 ، في حين كان من الممكن أن يرتفع إلى ستين أو أكثر لولا تفشي هذا الوباء . وقد قدرت نسبة المصابين بهذا المرض في سنة 1998 بحوالي ربع (25 %) السكان الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و 49 سنة . وتعد دولتا زيمبابوي وبتسوانا معقل هذا الوباء الذي بدأ يهدد إقليم جنوب أفريقيا وباقي بلدان القارة (Rowntree , et al , 2000 , 224 – 25).

يعتقد أن فيروس هذا المرض قد ظهر في غابات الكونغو ، وانتقل من الشامبانزي إلى الإنسان في الخمسينيات من القرن العشرين ، لكن لم تظهر آثار هذا الوباء بوضوح ، وتنتشر في المناطق المزدحمة بالسكان في الإقليم إلا في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، ويتوقع الديموغرافيون أن تؤدي معدلات انتشار المرض المرتفعة إلى إبطاء معدلات النمو السكاني في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء . وبناء على ذلك فإن النمو السكاني في هذا الإقليم سيستمر لكن تقديرات السكان لسنة 2050 ستتقلص بمقدار 200 مليون نسمة ، ولسوء الحظ ستكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوباء غير حميدة وسيصعب التكهن بها .

وقد أدت الجهود المبذولة من منظمات الصحة الدولية والوطنية ، والحكومية والأهلية على توفير الرعاية الصحية الأساسية في العديد من المناطق في أفريقيا ، لكن مازال هناك الكثير من الأمراض التي لم يتم السيطرة عليها بعد . وسيواجه المسئولون عن الصحة العامة في أفريقيا في العقود القادمة مجموعة من التحديات تتضمن انتشار العديد من الأمراض المدارية نتيجة للتغيرات المناخية وسوء استخدام المضادات الحيوية التي تزيد من مقاومتها . كذلك لم تعد أي دولة محصنة ضدّ انتشار الأمراض الوبائية بسبب تزايد حركة الهجرة ، وسهولة انتقال الميكروبات العالمية بواسطة وسائل النقل الحديثة التي سهلت تدفق السكان ، وتحركهم بين الدول الأفريقية من ناحية ، وبين دول القارة وغيرها من أقطار العالم المختلفة من ناحية أخرى . وقد يجعل نمو السكان السريع ، وزيادة الكثافة السكانية ، والتركز السكاني الكبير في المناطق الحضرية في بعض الدول الأفريقية خطر انتشار الأمراض الوبائية أكثر حدة ، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى خدمات

الصرف الصحي ، وإمدادات المياه ، وتعاني من نقص في الوعي الصحي ، والخدمات الوقائية ، والعلاجية (Brown , et al , 2000 , 60) .

الصراعات العرقية والمشكلات السياسية :

أكثر المشكلات السياسية تعقيداً في أفريقيا تتمثل في التركيب الجغرافي السياسي للدول المستقلة ، والمشكلة الأساسية التي خلفها الاستعمار في أفريقيا تكمن في أن القوى الاستعمارية الأوروبية تجاهلت التركيب العرقي والثقافي للجماعات الأفريقية عند تقسيمها لمناطق النفوذ ، وعند رسمها للحدود السياسية والإدارية في القارة ، فالكثير من الجماعات العرقية الكبرى تم تقسيمها وتوزيع سكانها على دولتين أو أكثر . فجماعة الهوسا في غرب أفريقيا على سبيل المثال قسمت ما بين النيجر (إحدى مستعمرات فرنسا سابقاً) ، ونيجيريا التي كانت تابعة للسيطرة الإنجليزية .

وواجهت العديد من الدول الأفريقية مشكلات عرقية وسياسية خاصة في المناطق الحدودية (شكل 4) ، وأخذت هذه الصراعات والخلافات أشكالاً عدة ، فمنها ما تمثل في حركات انفصالية ، وحروب أهلية في داخل الدول ، ومنها ما تطور إلى خلافات سياسية حدودية بين الدول المتجاورة . وقد بددت هذه الصراعات آمال الدول الأفريقية في تحقيق التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي ، وعوقت الجهود المبذولة لتوحيد القارة واندماجها . وقد تسبب هذه الصراعات في تشريد عدة ملايين عن أوطانهم ، ولجوئهم إلى دول أخرى ، أو نزوحهم إلى مناطق أخرى في داخل بلدانهم خوفاً من الاضطهاد والقتل . ففي أواخر التسعينيات كان هناك 9 مليون نازح قد تركوا مواطنهم الأصلية ، واستقروا في أماكن أخرى في دولهم ، و 4 مليون لاجئ انتقلوا من بلدانهم إلى الدول المجاورة (شكل 4) .

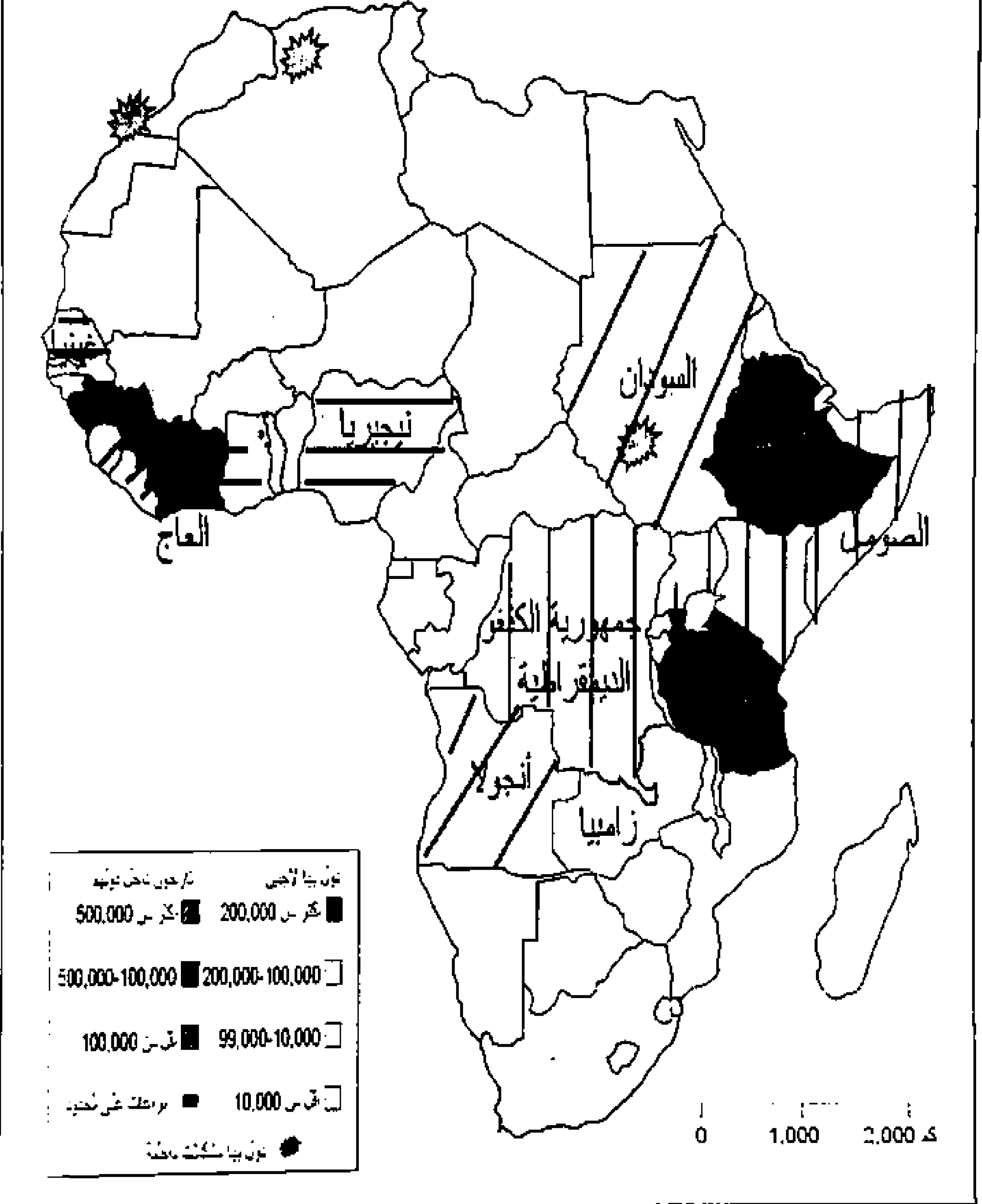
شكل (3) نسبة المصابين بمرض فقدان المناعة (بين الفئة العمرية 15-49)



والشواهد على هذه الصراعات العرقية السياسية كثيرة ، ففي غرب أفريقيا شهدت كلا من سيراليون وليبيريا في التسعينيات انهياراً سياسياً ، وانفلاتاً أمنياً ترك الدولتين في حالة قريبة من الفوضى العارمة . بدأت هذه الحرب الأهلية في سنة 1989 بين أتباع تشارلز تايلور ومؤيدي حكومة صامويل دو في ليبيريا بسبب الفساد السياسي ، والاضمحلال الاقتصادي في البلاد ، ثم سرعان ما أخذت أبعاداً عرقية ، وانتشرت إلى جارتها سيراليون . وقد أرعبت العصابات المسلحة من المراهقين الشباب سكان المناطق الريفية في ليبيريا مما أدى إلى عمليات نزوح ضخمة .

ففي ليبيريا نزح حوالي نصف السكان (البالغ عددهم قبل الحرب 5 . 2 مليون نسمة) عن مناطق سكناهم الأصلية ، لجأ العديد منهم إلى العاصمة منروفيا لأن المناطق الريفية أصبحت خطرة ، وهرب حوالي 750 ألف من البلاد عبر الحدود ليصبحوا لاجئين في دولتي غينيا وساحل العاج المجاورتين، وأصبح الجزء الجنوبي الشرقي من ليبيريا شبه خال من السكان ، وقتل في هذه الحروب حوالي 150 ألف نسمة (حوالي 6% من سكان البلاد) ما بين سنتي 1989 و 1996 .

شكل (4) مشكلات الحدود السياسية والصراعات العرقية



وقد أدى العنف والنزاعات في سيراليون إلى نزوح حوالي ثلث سكان البلاد (البالغ عددهم قبل الحرب 4.2 مليون نسمة) عن مواطن سكناهم الأصلية ، واستقرارهم في مدينتي كينيما وسيقبويما في الجنوب ، لكن الكثير منهم تمكنوا من الرجوع إلى مواطنهم في سنة 1996 .و قد رحل عن البلاد حوالي 300 ألف ليصبحوا لاجئين في دولتي غينيا وليبيريا . وقد قدر مجموع اللاجئين الذين فروا من هاتين الدولتين والدول المجاورة بحوالي مليون لاجئ، في حين قدر عدد الذين نزحوا عن مواطنهم الأصلية إلى أماكن أخرى في داخل دولهم بحوالي 2.4 مليون نازح بسبب الحرب الأهلية المدمرة في هاتين الدولتين . ونتيجة للعنف الشديد الذي ساد المناطق الريفية في البلدين ، فقد واجهت فرق الإغاثة صعوبات جمة في تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين ، والمتضررين من هذه الحرب . ولقد صدم العالم في سنة 1994 بالإبادة الجماعية التي حدثت في روندا ، مابين قبائل الهوتو والتوتسي . وورثت كل من روندا وجاراتها بورندي وضعاً عرقياً مختلطاً قابلاً للانفجار من فترة الاستعمار ، فقد تسبب منح المستعمرين ، وفقاً لسياسة فرق تسد ، امتيازات لجماعة عرقية عن الأخرى في زيادة حدّة العداء والضغينة مابين الجماعتين . فبعد الاستقلال سيطر الهوتو على السلطة السياسية في روندا ، وفي سنة 1994 توفي رئيس الدولة الذي كان من الهوتو في حادث طائرة في ظروف غامضة ، وقد اتهم زعماء الهوتو المتمردين التوتسي بتدبير الحادث . وقد أوقدت هذه الحادثة أعمال العنف في البلاد ، وقامت موجة من المذابح الجماعية قتل فيها مئات الآلاف من التوتسي خلال أشهر قليلة . وعندما استطاع المتمردين من قوات التوتسي لاحقاً من الإطاحة بالحكومة ، والسيطرة على مقاليد الحكم ، هرب ملايين من الهوتو من البلاد إلى جمهورية الكنغو

الديمقراطية المجاورة خوفاً من الانتقام . وامتلأت وسائل الإعلام الدولية في ذلك الوقت بمشاهد ملايين اللاجئين الذين يعيشون في المعسكرات على حدود روندا . وقد ظل هؤلاء اللاجئين في وضع حرج لمدة سنتين على الرغم من الجهود التي بذلت لإعادتهم إلى وطنهم . وفي سنة 1996 أدت الاضطرابات وأعمال العنف في جمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير) البلد المضيف إلى عودة أعداد ضخمة من اللاجئين ، وقد كانت عودتهم مفاجئة سريعة ففي خلال أربعة أيام ترك حوالي نصف مليون رواندي معسكراتهم في الكنغو وعادوا إلى بلادهم .

وقد أدى الصراع الداخلي في الصومال بين الأطراف المتنازعة على الحكم إلى هجرة الكثير من الصوماليين إلى الدول المجاورة . ففي سنة 1997 كان هناك نصف مليون لاجئ موزعين على أثيوبيا وكينيا واليمن وجيبوتي . وقد أدت شدة الحرب الأهلية في الصومال في التسعينيات إلى صعوبة إنتاج الغذاء ، وتوزيعه مما أدى إلى حدوث مجاعة في البلاد . وقد جاءت قوات الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة في سنة 1992 لفرض النظام في البلاد ، ولكنها اضطرت إلى الانسحاب بعد خسائر فادحة . ومنذ التسعينيات والصومال مقسمة بطريقة غير رسمية إلى مناطق نفوذ بين العشائر المتنازعة.

حركة الانفصال :

وقد حدثت عدة محاولات للانفصال في بعض الدول الأفريقية ، فمثلاً كانت هناك محاولة لانفصال إقليم شابا أو كتنجا عن دولة زائير بعد استقلالها مباشرة . وقد قضي على هذه الحركة الانفصالية بعد عامين من قيامها

بمساعدة فرنسا وبلجيكا . وقامت جماعة الأيبو بمحاولة الانفصال فـي سـنة 1967 وتكوين دولة مستقلة في إقليم بيافرا الغني بالنفط في جنـوب شـرق نيجيريا . وفي شرق أفريقيا استطاعت أريتريا الانفصال عن أثيوبيا في سـنة 1993 وتكوين دولة مستقلة بعد عقدين من الحرب الشرسة ، لكن لسوء الحظ نشبت الحرب بين البلدين مرة أخرى في سنة 1998 بسبب الخـلاف علـى الحدود . وتسببت هذه الحرب أيضاً في سقوط الآلاف من الجرحى والقتلى في المعارك ، ونزوح الآلاف الآخرين عن مناطق الحدود ، وفي بدايـة القـرن الحادي و العشرين وقعت الدولتين اتفاقية سلام في الجزائـر . ومـا زالـت الأوضاع السياسية في تشاد والسودان غير مستقرة بسبب الصراعات العرقية في إقليم دارفور ، كما يواجه السودان خطر انفصال الجنوب عـن الـشمال بسبب الخلافات العرقية والدينية. (Rowntree , et al , 2000 , 247 – 50).

الخاتمة :

تمتلك قارة أفريقيا من الخصائص الجغرافية ، كمزايا الموقع وكبر الحجم، وتنوع البيئات ، وتعدد الموارد الطبيعية ، والثقل السكاني والتباين والتفرد الحضاري ، ما يجعلها وحدة جغرافية مميزة عن بقية القارات ، وقوة سياسية لها وزنها في الجغرافيا السياسية العالمية . وفي الوقت الذي تسعى فيه أفريقيا إلى توحيد جهودها السياسية ، واستثمار مواردها الاقتصادية ، لتكوين فضاء جغرافي موحد ممثل في الاتحاد الأفريقي ، لكي تستطيع دخول زمن العولمة، وتنافس التكتلات الاقتصادية والسياسية في العالم في القرن الحادي والعشرين، فإنها مازالت تواجه مشكلات بيئية وديموغرافية خطيرة ، وتحديات اقتصادية، واجتماعية ، وثقافية ، وسياسية جمّة .

فنمو السكان السريع وتركزهم في بؤر جغرافية محددة خلق نوعاً من اختلال التوازن بين الإنسان والبيئة ، مما يترتب عنه ظهور مشكلات بيئية خطيرة كاستنزاف الموارد الغابية ، وتدميرها نتيجة لإزالة الغابات لأغراض الوقود ، أو لاستصلاح الأرض وزراعتها ، كما حدث في مناطق السفانا الجافة والرطبة . كذلك فقد أدى الضغط السكاني وسوء استغلال الموارد في المناطق الهامشية المعرضة للجفاف إلى حدوث عملية التصحر كما حدث في إقليمي الساحيل والقرن الأفريقي . وينعكس النمو السكاني السريع على التركيب العمري للسكان في القارة ، فنجد أن نسبة صغار السن في معظم الدول الأفريقية مرتفعة ، وتكاد تصل في بعضها إلى نصف السكان . وهذا الوضع الديموغرافي يُحمل الدول الأفريقية مسؤولية كبيرة في توفير فرص العمل في العقود القادمة . علماً بأن معظم الدول الأفريقية (خاصة الواقعة

جنوب الصحراء) تعاني من ارتفاع نسبة الأمية ، وتدني نسب الالتحاق بالمدارس ، ويهيمن على مجتمعاتها ظروف الفقر والبطالة .

وتنتشر في أفريقيا العديد من الأمراض ، بعضها له علاقة بالظروف البيئية كالأمراض المستوطنة (الملاريا ، الكوليرا ، والحصبة ، والبلهارسيا) التي تظهر في المناطق المدارية ، وبعضها الآخر له علاقة بالأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية مثل مرض فقدان المناعة المكتسبة . وتدل المؤشرات الصحية والاجتماعية على انخفاض أمد الحياة في أفريقيا (حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة حوالي 48 سنة) ، بل إنه ينخفض في الدول الواقعة جنوب الصحراء ليصل في دولة مثل سيراليون إلى 33 سنة . وما زالت معدلات وفيات الأطفال مرتفعة كذلك في العديد من الدول الأفريقية ، فقد وصلت إلى 284 لكل 1000 مولود سنة 1993 في سيراليون .

ومع ذلك فإن بعض الدول الأفريقية استطاعت أن تحسن من الأوضاع المعيشية والصحية لسكانها ، مما انعكس على انخفاض وفيات الأطفال ، وارتفاع معدلات أمد الحياة نسبياً فيها ، كما هو الحال في دول شمال أفريقيا ، وجنوب أفريقيا ،وجزر سيشل ، وموريشيوس ، ورينيون .

وتتمثل أكثر المشكلات السياسية تعقيداً في أفريقيا في التركيب الجغرافي السياسي للدول المستقلة . والمشكلة الأساسية التي خلفها الاستعمار في أفريقيا تكمن في أن القوى الاستعمارية الأوروبية تجاهلت التركيب العرقي والثقافي للجماعات الأفريقية عند تقسيمها لمناطق النفوذ بينها ، وعند رسمها للحدود السياسية والإدارية في القارة . وقد تسببت هذه التنظيمات السياسية المكانية

المفروضة من قبل الاستعمار في خلق الكثير من العوائق أمام حركة الجماعات الأفريقية في بعض الأحيان ،والفصل بين الجماعة الواحدة في أحيان أخرى . وقد تضافرت هذه المشكلات السياسية ، والعرقية مع النمو السكاني ، والمخاطر البيئية لتخلق ظروفاً اقتصادية و اجتماعية صعبة ، ومتردية في العديد من الدول الأفريقية . وقد نتج عن الضغوطات السكانية على الموارد ، والصراعات العرقية ، والسياسية حروباً أهلية داخلية ، وفي بعض الأحيان تطورت إلى نزاعات حدودية شردت الملايين من الأفارقة ، وجعلتهم ينزحون إلى مناطق أخرى في دولهم ، أو يلجؤون إلى دول أخرى .

كل هذه المشكلات البيئية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية تمثل تحديات بالغة الخطورة يجب على الدول الأفريقية مواجهتها ، التغلب عليها لكي تحقق الرفاهية لشعوبها ، وتلحق بركب الدول المتقدمة . ويتطلب ذلك تنسيق الجهود بين الدول الأفريقية ، وتفعيل الهياكل التنظيمية الاقتصادية ، والسياسية للاتحاد الأفريقي ، والمنظمات والاتحادات الإقليمية في القارة لتحسين مستوى المعيشة ، والأوضاع التعليمية ، والصحية ، وتحقيق الاستقرار السياسي، و التنمية المستدامة في أفريقيا .

المراجع :

1 ـــ روdني ، والتر ، أوروبا والتخلف في أفريقيا ، المجلــس الــوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1988 .

2 - Best , Alan C.G., de Blij, Harm J., African Survey, John Wiley & sons, 1977.

3 - Brown , Lester R., Gardner, Gary , Halwil, Brian , Beyond Malthus : Nineteen Dimensions of the population challenge, Earthscan Publications Ltd, 2000.

4 - Fellmann , Jerome, Getis, Arthur , Getis, Judith , Human Gepgraphy : Landscapes of human activities, Wm. C. Brown Publishers , 1995 .

5 - Rowntree, Les, Lewis, Martin , Price , Marie, Wychoff, William, Diversity Amid Globalization : World Regions, Environment , Development , Prentice Hall, 2000 .

6 - Lloyd, Janette, Health and Welfare, Holder & Stoughton, 2002.

7 - Mortimore, Michael , Roots in the African Dust : Sustaining the Drylands , Cambridge University Press, 1998 .